

خطة للطيب لنقل تبعية الأزهر إلى وزارة التعليم العالي



**يا معشر القراء يا ملح البلد
ما يصلح الملح إذا الملح فسد**

الخميس 1 يناير 2004 12:01 م

01 / 11 / 2008

اتهم النائب علي بن عضو الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء (وزير شؤون الأزهر) بالتشريع غصباً عن مجلس الشعب والتنفيذ الفوري لقراره الخاص بإنشاء معاهد حرفية أزهرية فوق المتوسطة لتخريج السباكين والكهربائية بجامعة الأزهر بالمخالفة للقانون والدستور ورسالة الأزهر في نشر الإسلام في العالم قاطبةً □

وأكد النائب في سؤال عاجل أن قيام رئيس الوزراء بالتنفيذ الفوري لقراره من خلف ظهر البرلمان يعد مخالفةً للمادة (33) من القانون 103 لسنة 1961م الخاص بتنظيم الأزهر، والتي تنص على أن "تختص جامعة الأزهر بكل ما يتعلق بالتعليم العالي في الأزهر والبحوث التي تتصل بهذا التعليم أو تترتب عليه، وتقوم على حفظ التراث الإسلامي ودراسته وتجليته ونشره، وتؤدي رسالة الإسلام إلى الناس".

وكذلك المادة (87) من نفس القانون والتي تنص على أن "مدة الدراسة في المعاهد الثانوية الأزهرية ثلاث سنوات يعد فيها الطالب إلى جانب ما يحصل عليه من علوم الدين واللغة للحصول على الشهادة الثانوية العامة (علمي وأدبي)، أو الحصول على الشهادة الثانوية الفنية بأحد أنواعها الصناعي والتجاري والزراعي وغيرها، ويجوز أن تعدل مادة الدراسة في الأقسام الفنية بالزيادة أو النقص بقرار من رئيس الجمهورية".

كما اتهم النائب الدكتور أحمد الطيب رئيس جامعة الأزهر بمخالفة توصية لجنة التعليم بمجلس الشعب في اجتماع يوم 9/2/2004م واجتماع يوم 30/7/2008م واجتماع يوم 8/10/2008م والخاص برفض اللجنة لخطة الطيب في إنشاء معاهد أزهرية حرفية بجامعة الأزهر وغيرها من قرارات تحول الأزهر عن أهدافه بإخضاعه لقانون الجامعات رقم 49 لسنة 1972 بدلاً من قانون الأزهر رقم 103 لسنة 1961م وإخراج جامعة الأزهر من تحت إشراف شيخ الأزهر والمجلس الأعلى للأزهر لتصبح تحت إشراف وزير التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات □